

# شكوك سياسية متزايدة حيال نوايا البعثة الأهمية في ليبيا

## تعويم الإخوان والإصرار على باشاغا واستمرار دور تركيا ألغام في طريق ستيفاني وليامز

تواجه البعثة الأهمية للدعم في ليبيا ورئيستها بالإجابة، ستيفاني وليامز انتقادات حادة حيث باتت الشكوك تخامر المتابعين كما الفاعلين في الأزمة الليبية غداً إسراع وليامز إلى ختام الجولة الأولى من جلسات الحوار الليبي - الليبي في تونس، ما يؤشر حسب هؤلاء على محاولات من البعثة لإعادة تثبيت الإسلاميين في السلطة.

طرابلس - عادت الشكوك في نوايا بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتلطف برأسها عقب حدوث مناورات خفية في ملتقى تونس للحوار السياسي، أدت إلى رفعه على ضوء خلافات بين المشاركين فيه حول بعض الرؤى الرئيسية. وشهدت اجتماعات تونس التي عقدت خلال الفترة من 7 إلى 15 نوفمبر، الكثير من الشد والجذب بين الأعضاء، وحاولت المبعوثة الأهمية بالإجابة ستيفاني وليامز التغطية على المناوشات، وأشاعت أجواء متعمدة من التفاؤل عبر وسائل إعلام لترميم أجندة تضمن بشكل غير مفهوم إعادة تدوير التيار الإسلامي في السلطة خلال المرحلة المقبلة.

ونجحت ستيفاني في تحقيق جوانب إيجابية في الملتقى، وبدأت النقطة المضبوطة هي تحديد موعد لإجراء الانتخابات في 24 ديسمبر 2021، لكنها أخفقت في اختيار أسماء من يتولون السلطة التنفيذية المؤقتة، بشقيها المجلس الرئاسي والحكومة، وتداولت بورصة الترشيحات أسماء عدة، كان أبرزها وزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحى باشاغا.

وأربك دخول رئيس المجلس الرئاسي، ورئيس حكومة الوفاق، فايز السراج، على خط الانتخابات المقبلة وتأييده لها تقديرات بعثة الأمم المتحدة بشأن تشكيل إدارة جديدة.

وعلمت "العرب" من مسؤول سياسي عربي كبير حضر اجتماعات تونس، والسلم الكثير من تفاصيلها وكواليسها، والترتيبات التي دارت للدفع بأسماء معينة، ضمن حسبة توازنات غلبت عليها

إلى عودتها الديمقراطية إلى البيت الأبيض مع نجاح باين دعم خطة الاعتماد على الإسلاميين في ليبيا، لأنها محسوبة على هذا الحزب، وتتبنى أفكاره بالنسبة إلى الموقف من هذا التيار، وتعتقد أن الدماء ستخسف في عروقه مع تولى باين رسمياً، وهي غير مدركة لحجم التغيرات التي حدثت في المنطقة والعالم.

وسعت ستيفاني بكل قوتها السياسية إلى عدم المساس بالاتفاقيات العسكرية والأمنية والاقتصادية، التي وقعتها حكومة الوفاق مع تركيا، لتعزيز نفوذ الإسلاميين، وهو ما يبدو أنه شجع قسراً للتوقيع على حزمة اتفاقيات أمنية وعسكرية مع كل من وزيرى الداخلية والدفاع مؤخراً، لتأمين مستقبل وجودها وأمنها في ليبيا.

وظهرت المبعوثة الأهمية بالإجابة، وغالبية من حضروا ملتقى تونس، أسيرة مرشحين محددين، دون مراعاة جيدة



ستيفاني جاءت بأجندات في خدمة الإخوان

الاحتراب، فالرجل ليس محل توافق من قبل مصراة نفسها، وعليه خلاف كبير بين السياسيين، ولم يؤيده في ملتقى تونس صراحة سوى عدد محدود، ما يهم الولايات المتحدة هو منع تكريس الجفرة والكفرة والهلال النقطي، كما نفوذ روسيا في ليبيا بأي شكل، وهو ما دفعها نحو تأييد الحل السياسي مؤخرًا.

وفي ظل الأجواء القاتمة التي تخيم على الولايات المتحدة جراء أزمة الانتخابات الرئاسية، قد يتراجع الزخم الذي أبدته واشنطن في الأونة الأخيرة، الأمر الذي يمكن أن تستغله روسيا لإعادة التوضيح سياسياً هذه المرة، والضغط على الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لحسم مصير ستيفاني في البعثة بعدما عززت انحيازها لباشاغا، وسعت حديثاً لتثبيت مكانة تركيا والإسلاميين.

ولم يكن مفهوماً حديث ستيفاني المتواتر عن تقدم كبير حققه ملتقى تونس قبيل انتهائه، ما يمثل كذبا على الليبيين، ولم يقبله الكثيرون، حيث بدأ يظهر في شكل الانتقادات حادة للبعثة الأهمية التي بدت رئيسيتها بالإجابة تريد ختام دورها في ليبيا بتحقيق إنجاز على الورق، يمكن بسهولة أن يعيد تكرار نتائج اتفاق الصخيرات.

وقال المصدر الذي تحدثت معه "العرب" إن مواقف الدول الغربية متباعدة ومفككة، على الرغم مما يبدو من انسجام أحيانا

طبيعية اللحظة التاريخية التي تمر بها الأزمة الليبية، وتفرض عدم المساس بسيادة الدولة، واتخاذ كل ما من شأنه أن يعزز وحدتها واستقلالها.

وأكد المصدر لـ "العرب" أن الخلاف احتدم عند التصويت على خروج كل من شغل مناصب رسمية خلال الفترة من 2014 إلى 2020، حيث يعني التصويت بنعم شريطة الحصول على نسبة 75 في المئة، عدم ترشيح فتحى باشاغا للحكومة، وعقيلة صالح رئيس البرلمان في طريق لمنصب رئيس المجلس الرئاسي، وفشلت عملية تمرير خطة احتوت على هذا المعنى، على الرغم من نبرة التهديد والوعيد.

وكانت النقطة الأكثر إثارة والتي كشفت حجم "التواطؤ أو الجهل" ما يدور في ليبيا، أن أعضاء الملتقى صلاحيات تشريعية، تتجاوز بها كل الأعراف والتقاليد، حيث

جاءت بأجندات في خدمة الإخوان

## مخاوف من خروج الوضع الصحي عن السيطرة في الجزائر

ميهوي، للصحافيين، بأن "الوضع الصحي في البلاد خطير ومقلق جراء ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس وأن المستشفيات امتلأت عن آخرها ولا توجد أسرة لاستقبال المرضى".

وأضاف "السكان باتوا مطالبين بالتخلي بروح المسؤولية والتزام بيوتهم، وعدم الخروج إلا للضرورة، لأن الإجراءات التي فرضتها الحكومة مؤخراً لاحتواء الفيروس لن تأتي بنتيجة في حال استمر البعض في الاستهتار بإجراءات الوقاية، خاصة في ما يتعلق بارتداء الكمامات واحترام التباعد الاجتماعي".

ومازالت الاتهامات متبادلة في الشارع الجزائري بين مؤسسات رسمية تنتقد حالة التراخي وعدم الالتزام بالإجراءات الوقائية، بينما ذكرت بعض الروايات بأن الأرقام الجديدة ناجمة عن تهاون السلطات المختصة التي سمحت بالجمعات السياسية والشعبية خلال الحملة الانتخابية للاستفتاء الدستوري المنتظم في الأول من شهر نوفمبر الحالي. ونقل شهود عيان لـ "العرب" من عدة مستشفيات بالعاصمة وضواحيها، أن "المصالح المختصة التي هيأتها الإدارات الصحية هي في حالة تشعب تام، وأن الكثير من المصابين يُصحون بالبقاء في منازلهم بعد تزويدهم بالأدوية المساعدة على تنشيط نظام المناعة".

الجزائر - تعيش الجزائر وضعا صحيا مقلقا في ظل تصاعد أعداد الإصابات بفيروس كورونا خلال الأسابيع الأخيرة، حيث ناهزت سقف الألف إصابة يوميا فضلا عن نحو عشرين وفاة، ما دفع الحكومة إلى العودة إلى تشديد الإجراءات الوقائية.

ودخلت الإجراءات الوقائية الجديدة حيز التنفيذ، الثلاثاء، حيث أغلقت غالبية المحال التجارية والخدمات أبوابها زوالا في 32 محافظة، ما أعاد أجواء الحجر الكلي الذي طُبق خلال الأشهر الماضية على عموم البلاد، مما خلق حالة من القلق والتوجس لدى الرأي العام.

وأشار الباحث التونسي إلى "غياب استراتيجية دينية ناجعة للسلطة في مسألة التعامل مع ظاهرة التطرف العنيف، حيث لا توجد مراكز وقاية ولا مراكز تأهيل للمتطرفين".

ويجمع الخبراء والمختصون على ضرورة تضافر جهود الدولة عبر مقاربة شاملة في إبعادها التربوية

## التطمينات الأمنية لا تحجب خطر الإرهاب في تونس

ويرى مراقبون أن ضبابية المشهد السياسي بشكل عناصره وخطاباته "العنيفة" ساهمت بطريقة أو بأخرى في إرساء "حواضن" للإرهاب فكريا وانتماء. ومنذ العام 2011 تعاقبت تسع حكومات على السلطة ولم يدم بعضها إلا لشهور قليلة بسبب التجاذبات والصراعات.

وأشار الأكاديمي والباحث في الجماعات الإسلامية علي العالني "بخصوص الحصيلة التي أعلن عنها وزير الداخلية قدم خمس ملاحظات أساسية، تتمثل في أن هذه الحصيلة مرتبطة بالوضع السياسي والاجتماعي. فبخصوص الوضع السياسي تحدث وزير الداخلية عن تجاذبات سياسية بين بعض الأحزاب التي ساعدت على تنامي ظاهرة التطرف العنيف"، مشيرا إلى عدم جدية البرلمان في "احتواء الظاهرة الإرهابية عبر تهميش عمل لجنة التفسير إلى بؤر التوتر وعدم تقديم أعمالها إلى حد الآن، فضلا عن انفلاتات البرلمان بين نواب يدافعون عن الفكر التكفيري".

وتعاني تونس منذ العام 2012 من تنامي نشاط الجماعات الإرهابية في الجبال الغربية وداخل المدن. وأمام ارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية، أسست السلطات التونسية الهيئة الوطنية لمكافحة الإرهاب في 2016، لوضع مخططات استراتيجية والتنسيق مع الوزارات، غير أن التأخير في إنجاز هذه الاستراتيجية بسبب غياب الاستقرار السياسي وتناهي الحكومات حال دون تنفيذها.

الجهود الأمنية لوحدتها لا تكفي

الجهود الأمنية لوحدتها لا تكفي